

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي : 34031174 / 2023

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة ب:

واقع النظام الجبائي الجزائري واثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة حالة: - مديرية الضرائب بتبسة -

إشراف الأستاذ (ة):

-د.مشيرالوردي

من إعداد:

- بن خدير ضرار

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نادية بوراس	استاذة محاضرة -أ	رئيسة
مشيرالوردي	استاذ محاضر -أ	مشرفا ومقررا
خالد براهي	استاذ محاضر -أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2023

A decorative scroll graphic with a white background and a black border, featuring a small grey circle at the top right corner. The text is written in a black, stylized Arabic font.

فهرس المحتويات

الفهرس :

أ.....مقدمة

الفصل الاول : النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاحات والايطار العام لتنمية الاقتصادية

2.....تمهيد

3.....المبحث الاول :النظام الجبائي في الجزائر

3المطلب الأول : مفهوم النظام الجبائي

5.....المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للجباية

8.....المطلب الثالث : النظام الجبائي الجزائري (بعد اصلاحات1991)

23.....المبحث الثاني : الاطار العام للتنمية الاقتصادية

23المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية

24.....المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

28.....المطلب الثالث : متطلبات التنمية الاقتصادية

31.....المبحث الثالث : اثار الجباية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

31المطلب الاول : اثر الحوافز الجبائية على الاستثمار والعمالة

34.....المطلب الثاني : اثر الحوافز الجبائية على النمو الاقتصادي

36.....المطلب الثالث : اثر الحوافز الجبائية على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي

38.....المطلب الرابع : اثر الحوافز الجبائية على الصادرات و الواردات

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية

43.....المبحث الاول : تقديم مديرية الضرائب لولاية تبسة

43المطلب الاول : نشأة مديرية الضرائب لولاية تبسة

43.....المطلب الثاني : مهام و الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب للولاية

49.....المبحث الثاني : دور الإيرادات الجبائية في تمويل التنمية المحلية لولاية تبسة

49	المطلب الاول : مفهوم التنمية المحلية
50	المطلب الثاني : تطور التدفقات النقدية للايرادات الجبائية لولاية تبسة
52	المطلب الثالث : واقع لبعض متغيرات التنمية المحلية لولاية تبسة
61	خاتمة

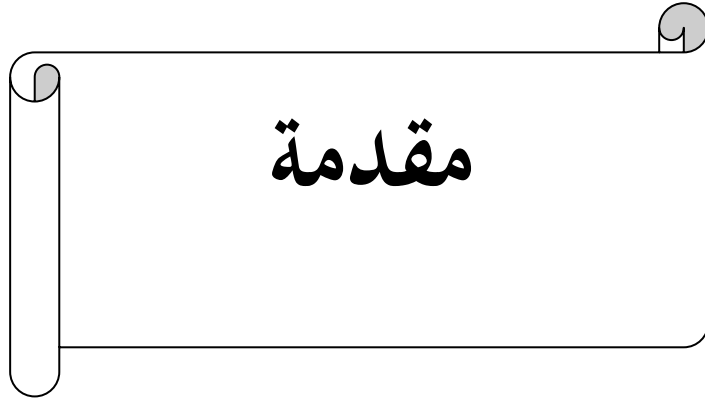
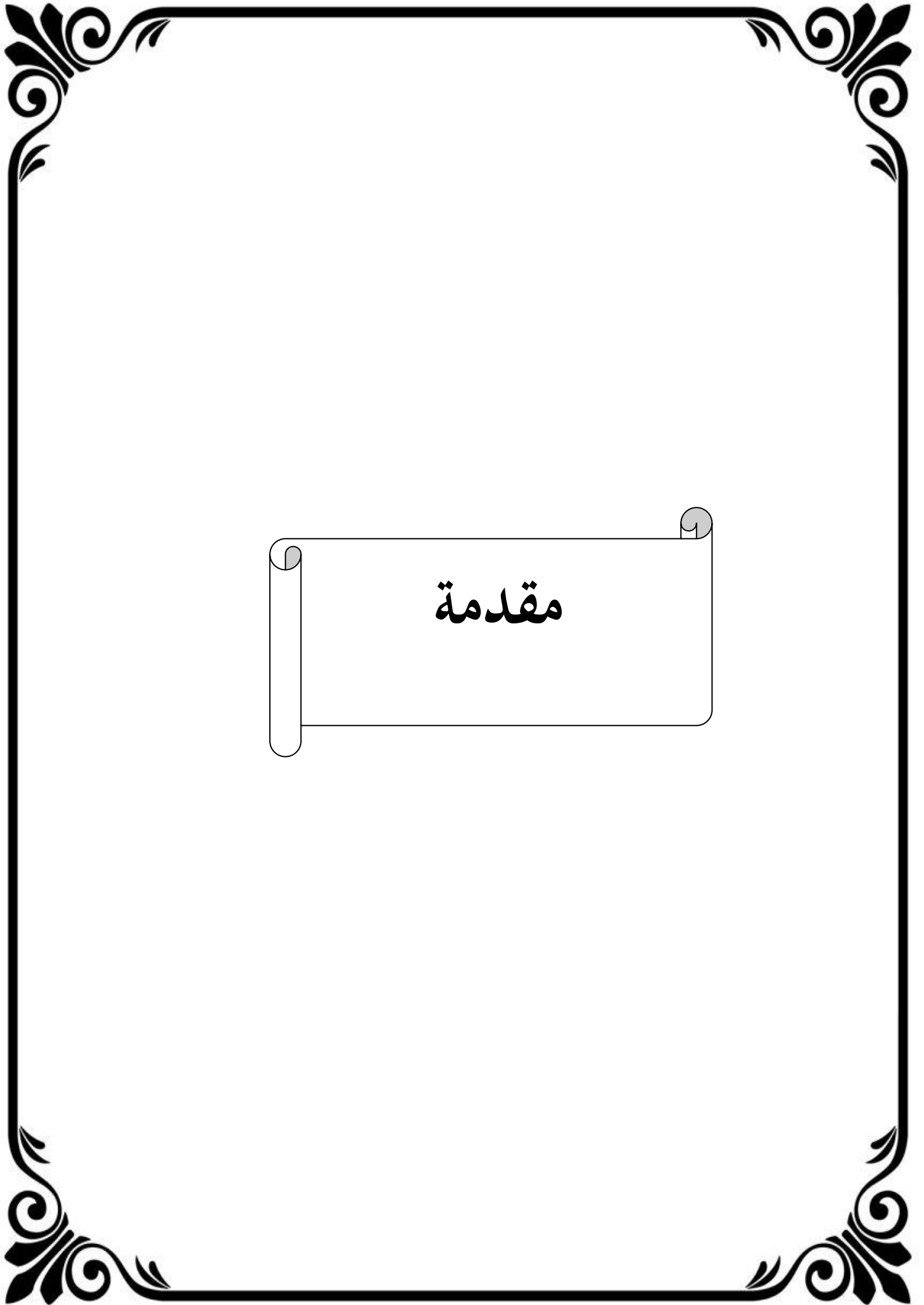
قائمة المصادر و المراجع

فهرس الجداول :

الصفحة	التعيين	الرقم
14	معدلات فرض الضريبة	01
32	توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب القطاع خلال الفترة (2007-2002)	02
33-32	حجم اليد العاملة التي توفرها الاستثمارات المحلية والاجنبية خلال الفترة الممتدة من (2007-2002)	03
33	قوة العمل الاجمالية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (1998 - 2006)	04
34	يبين تطور نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2008)	05
35	تطور معدل النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2008)	06
36	المدخرات المحلية الاجمالية (بالدولار الامريكي التجاري)	07
37	الانفاق الاستهلاكي النهائي بالسعر الثابت للدولار الامريكي	08
39-38	مكونات الصادرات و الواردات (الوحدة مليون دولار	09
40	يبين الصادرات خارج المحروقات الى الصادرات الاجمالية الوحدة (%)	10
50	يبين التقديرات السنوية و التحصيل في مديرية الضرائب - تبسة -	11
54	تطور التشغيل في ولاية تبسة في الفترة (2013-2017)	12

فهرس الاشكال :

الصفحة	التعيين	الرقم
44	الهيكلى التنظيمى لمدرية الضرائب لولاية تبسة	01



مقدمة

مقدمة :

أصبح تمويل التنمية الاقتصادية أمراً مهماً للغاية في قائمة اهتمامات الدول وقد أدى ذلك إلى بحث العديد من الاقتصاديين وخبراء المالية عن وسائل وحلول مناسبة لتخفيف التقلبات الاقتصادية وتأثيرها على الدخل الوطني، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى إليها الدول دون إخلال بالتوازن الاقتصادي .

تلعب الجباية دوراً هاماً في توفير الموارد المالية للدول ولذلك أصبحت جميع الدول العالمية تعتمد على هذه الوسيلة كمصدر مالي أساسي لا يمكن أن يتجاهل طالما أن هناك اقتصاداً يشمل نشاطات صناعية وتجارية تستدعي تحصيل حصص مالية لتمويل النفقات العمومية والاستثمارات والخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية الضرورية لحياة المجتمع . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطبيق سياسة جبائية تعتمد على الضرائب ذات العائدية المالية العالية والتي تكون مقبولة سياسياً واجتماعياً لتحقيق أهداف الدولة وأداء واجباتها المختلفة , فالجباية تلعب دوراً حيوياً في جمع الموارد المالية للدول بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية القصوى. وتعدُّ وسيلةً هامةً في سياسات الاقتصاد والاجتماع، حيث تؤثر على حجم الإنتاج والاستهلاك والادخار، وتسهم في تحقيق التوازن المطلوب بين الأنشطة وتوزيع العبء بشكل عادل بين فئات المجتمع. بالإضافة إلى تغطية النفقات، تعتبر الجباية أداةً حاسمةً لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بعد انهيار أسعار البترول في عام 1986، تراجعت إيرادات الجباية البترولية التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانيات الحكومية. وأصبح من الضروري التفكير في مصادر أخرى للتمويل، مما دفع إلى إجراء إصلاحات جبائية والاعتماد على الجباية العادية لسد هذا العجز.

بالنظر إلى هذا السياق، يأتي البحث حول "الجباية والتنمية الاقتصادية" الذي يستكشف دور النظام الجبائي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد اصلاحات 1991 .

1- مشكلة الدراسة :

عرفت الجزائر مجموعة من التغيرات ومن بين هذه التغيرات فيما يخص الجانب الاقتصادي الاصلاحات الجبائية وعلى ضوء ما سبق تم طرح الاشكالية التالية و المتمثلة في :

- كيف اثر النظام الجبائي بعد اصلاحات 1991 على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

2- الاسئلة الفرعية :

ولتعزيز هذه الدراسة ومحاولة الاجابة على الاشكالية الرئيسية تم طرح اسئلة فرعية في محاولة لدراستها والاجابة عليها :

- هل أدت اصلاحات سنة 1991 الى تحسين فعالية النظام الجبائي في الجزائر ؟
- هل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية يشترط متطلبات يلزم توفرها ؟
- هل الحوافز الجبائية لعبت دورا في زيادة الاستثمار والعمالة واثرت على النمو الاقتصادي وحجم المدخرات و الاستهلاك و الصادرات و الواردات في الجزائر ؟
- هل تسهم الإيرادات الجبائية في تعزيز التنمية المحلية في ولاية تبسة؟

3- الفرضيات :

وقد تم صياغة فرضيات بغرض الاجابة على الاسئلة السابقة :

- تمكنت الإصلاحات الجبائية بعد 1991 في الجزائر إلى تحسين فعالية النظام الجبائي
- تحقيق التنمية الاقتصادية يشترط متطلبات يلزم توفرها
- لم تلعب الحوافز الجبائية دورًا في زيادة الاستثمار وزيادة العمالة في الجزائر و اثرت على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي ايضا على حجم الصادرات والواردات .
- تسهم الإيرادات الجبائية في تعزيز التنمية المحلية في ولاية تبسة .

4- اهداف الدراسة :

- التعرف على النظام الجبائي الجزائري بعد اصلاحات 1991 واهم الضرائب القائم عليه .
- التعرف على التنمية الاقتصادية والتطرق لاهدافها واهم متطلباتها .
- ابراز اثر النظام الجبائي على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر .

5- اهمية الدراسة :

جاءت هذه الدراسة لتعرف على الاصلاحات الجبائية التي شهدتها الجزائر بعد 1991 ودراسة اثر الجباية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية كالاستثمار والادخار والاستهلاك وغير ذلك والمتطلبات اللازمة لتحقيقها .

6- منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالاضافة الى منهج دراسة حالة , اذ قام الباحث بالتعرف على النظام الجبائي ومبادئه والاصلاحات التي حدثت اليه في الجزائر بعد 1991 , والايطار العام لتنمية الاقتصادية واهدافها و متطلباتها واثر الجباية على بعض مؤشراتنا على المستوى الوطني ثم على المستوى المحلي لولاية تبسة بالاعتماد على الدلائل و البراهين بالاعتماد على دراسات دقيقة لتقارير رسمية للوصول لنتائج دقيقة .

7- حدود الدراسة :

ككل دراسة نجد حدود زمنية ومكانية يمكن صياغتها فيما يلي :

- حدود مكانية : اختيار الجزائر بشكل عام والتطرق لولاية تبسة بمديرية الضرائب لغرض اجراء دراسة احصائية تطبيقية .
- حدود زمنية : بعد سنة 1991

8- هيكل الدراسة :

لقد تم تقسيم دراسة موضوع " واقع النظام الجبائي واثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر " الفصلين
اضافة الى مقدمة وخاتمة , وقد جاء الفصل الاول الذي بدوره قسم الى ثلاث مباحث , المبحث الاول
بعنوان : النظام الجبائي في الجزائر والذي تناول ثلاث مطالب , المطلب الاول : مفهوم النظام الجبائي ,
المطلب الثاني : المبادئ الاساسية للجبائية , المطلب الثالث : النظام الجبائي الجزائري بعد اصلاحات
1991, ثم بعد ذلك المبحث الثاني بعنوان : الايطار العام لتنمية الاقتصادية والذي تناول ثلاث مطالب ,
المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية , المطلب الثاني : اهداف التنمية الاقتصادية , المطلب الثالث
: متطلبات التنمية الاقتصادية , اما المبحث الثالث والمتمثل في اثار الجبائية على بعض مؤشرات التنمية
الاقتصادية فقد اندرج عنه اربع مطالب , المطلب الاول : اثر الحوافز الجبائية على الاستثمار و العمالة
,المطلب الثاني : اثر الحوافز الجبائية على النمو الاقتصادي , المطلب الثالث : اثر الحوافز الجبائية على
المدخرات والاستهلاك , المطلب الرابع : اثر الحوافز الجبائية على الصادرات و الواردات .

وفيما يخص الفصل الثاني : عبارة عن دراسة تطبيقية حيث قسم الى مبحثين , المبحث الاول : تقديم
مديرية الضرائب لولاية تبسة وقد تناول مطلبين , المطلب الاول بعنوان نشأة مديرية الضرائب لولاية تبسة ,
اما المطلب الثاني كان بعنوان المهام والهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب للولاية , بعد ذلك المبحث الثاني
: دور الايرادات الجبائية في تمويل التنمية المحلية وتضمن ثلاث مطالب : المطلب الاول : مفهوم التنمية
المحلية , المطلب الثاني : تطور التدفقات النقدية للايرادات الجبائية لولاية تبسة, المطلب الثالث : واقع
لبعض المتغيرات لتنمية المحلية للولاية .

الفصل الاول : النظام الجبائي الجزائري بعد الاصلاحات
والايطار العام لتنمية الاقتصادية

تمهيد :

لقد تغير مفهوم الجباية انطلاقا من دورها الحيادي الممثل للمرحلة الكلاسيكية إلى دورها التدخلي لمختلف المتغيرات الاقتصادية , فمن جهة لها وظيفة مالية , ومن جهة أخرى تؤثر على الوضعيات الاقتصادية في من خلال آثارها على الاستثمار , العمالة , البطالة , الاستهلاك , الادخار , وكذا من ناحية وظيفتها الاجتماعية .

فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث, يتضمن المبحث الأول النظام الجبائي في الجزائر بعد اصلاحات 1991 اما في المبحث الثاني سيتم التطرق الى الايطار العام للتنمية الاقتصادية وفي المبحث الثالث سيتم دراسة العلاقة بين النظام الجبائي واثره على التنمية الاقتصادية من خلال بعض مؤشراتها

المبحث الأول: النظام الجبائي في الجزائر

يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات ، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة له ، أما العلاقات فهي التي تربط تلك العناصر ، وبالنسبة للنظام الجبائي فقد تعددت تعريفاته في الكتابات العربية والأجنبية، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساساً إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول.

المطلب الأول : مفهوم النظام الجبائي

يرى البعض أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع و مفهوم ضيق وفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو " مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام ، والذي تختلف ملامحه بالضرورة من اقتصاد إلى آخر .

أما المفهوم الضيق فهو يعني " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل ¹.

وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام جبائي معين ، وبالتالي يشكل النظام الجبائي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، وعليه يمثل النظام الجبائي مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع ، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا ، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية.²

¹ يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 19.

² زوز علي، "آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي الواقع والتحديات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013/2014، ص 06 .

ومن هنا يمكن القول أن النظام الجبائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية للمجتمع من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءاً من سياسته الاقتصادية ، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع¹

- ومن خصائصه :

- أن يراعى في النظام الجبائي مقدرة المكلفين على الدفع ، وألا يثقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة ، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بها، وفرض ضرائب تتماشى مع إمكانياتهم لتفادي الوقوع في مشكل التهرب من دفعها، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف، وبالتالي نفاذه تدريجياً الى أن يؤثر على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي .
- أن يتصف النظام الجبائي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب مقدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة . والهدف من هذه الخاصية هو القضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة ، أين كانت بعض الطبقات المحظوظة معفاة من دفع الضرائب، إذ لا يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون أخرى، كما أن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة سيتقل العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع.²
- أن يكون النظام الجبائي مرناً وقابلاً لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائماً

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية- مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص13

² محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2003، ص 23

- توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة ومحاولة التقليل من التوتر والخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصالح العامة.
- أن يتسم النظام الجبائي بالوضوح من أجل استيعاب معالمه، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه.¹
- فبتحديد الضريبة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الجبائي.²

المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للجباية

الجباية تشكل في الظروف المالية الحالية أهم مورد من الموارد المالية ، كما تشكل في الوقت نفسه

أهم الأعباء المالية على الممولين لذلك فهي متضمنة مبادئ اساسية متمثلة فيما يلي :

- مبدأ المساواة أو العدالة :

¹ رحمة نابتي، مرجع سبق ذكره، ص07

² رفعت محجوب " المالية العامة" دار النهضة العربية ، بيروت 1979، ص 210

يقصد آدم سميث بقاعدة العدالة أن يسهم كل أعضاء الجماعة في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية ، وتعود فكرة المقدرّة النسبية كأساس للضريبة إلى بودان الذي اعتمد في تحديدها على معايير ثلاثة وهي الثروة، الدخل والدخل الصافي¹.

وقد حددت هذه القدرة النسبية الممولين بما يتمتعون به من دخل في ظل حماية الدولة ، حيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة بالتناسب مع دخولهم ، وانطلاقاً من فكرة آدم سميث ، رأى الكثير من كتّاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سواء في إنجلترا أو فرنسا ضرورة تناسب الضريبة مع الدخل، وذلك لأن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد الدخل ، كما رأى الكتّاب أيضاً ، الضريبة النسبية هي وحدها التي تحقق العدالة الضريبية إضافة إلى أن الفكر المالي الحديث قد انصرف إلى أن الضريبة التصاعدية تحقق العدالة لأنها هي التي تسمح بأن يساهم الممولون في الأعباء العامة حسب مقدرتهم التكلفة .

وبالتالي المقصود بفكرة العدالة الضريبية لم يكن موضع اتفاق بين كتّاب المالية ، وقد رأى بعض الكتّاب أن هذه العدالة تتحقق بالضريبة النسبية ، وهي ما تعرف بالمساواة في التضحية . ويجدر بنا التنبيه إلى أن فكرة العدالة في الفكر المالي الحديث لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية فحسب ، بل إنها تتطلب أيضاً إعفاءات مالية لمقابلة الاعتبارات الشخصية ، وتقرير بعض الخصومات بالديون والتكاليف اللازمة للحصول على الدخل .

• مبدأ اليقين :

تقتضي هذه القاعدة أن يكون المكلف بدفع الضريبة على علم ودراية كاملة بميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب حتى يتمكن من معرفة حقوقه وواجباته، وفي هذا الصدد وجب على الدولة إعلام جميع

¹ رفعت محجوب، نفس المرجع السابق، ص 210.

الخاضعين للضريبة بالمعلومات الكافية، وأن توفر شروط الدراية وأن تعمل على تثبيت واتزان القوانين الضريبية قدر الإمكان، لأن كثرة التعديلات والاضطرابات تنقل عبء الممول ونفقده الثقة في الإدارة، هذه الثقة التي تلعب دورا هاما في كل الأنظمة الضريبية وانعدامها غالبا ما يدفع الممول إلى الغش والتهرب الضريبي، إلا أن تطبيقات مبدأ اليقين تبقى نسبية .

• مبدأ المعاملة في الدفع :

ينصرف هذا المبدأ إلى ضرورة أن تكون مواعيد تحصيل الضريبة وإجراءات التحصيل ملائمة للممول تقاديا لنقل عبئها عليه، ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل أو على إيراد القيم المنقولة، كما تقتضي تقسيط الضريبة على دفعات متباعدة حتى يسهل عليه دفعها بأقل تضحية ممكنة.¹

إذ أن مفهوم الملائمة نسبي في الضرائب غير المباشرة إذ قد يتحمل المستهلك قدر من عدم الملائمة لكن ذلك يرجع إلى حريته في شراء سلع خاضعة لهذه الضريبة .

• مبدأ الاقتصاد في الجباية :

تقتضي هذه القاعدة كما حددها آدم سميث إلى ضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية أي ضرورة أن تنظم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تأخذه من المستحقة عليهم عما يحصل للخزينة العمومية إلا بأقل مبلغ ممكن.²

¹ منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970، ص 195.

² منسي أسعد عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 195.

فعادة ما تؤخذ الضريبة من المستحقة عليهم بمبلغ يزيد كثيرا عما يحصل للخزينة العمومية إذا ما احتاج تحصيلها إلى عدد كبير من الموظفين، تستهلك أجورهم جزءا كبيرا من حصيلتها ، وهو ما يعني أن تشغيل هؤلاء الموظفين يشكل ضريبة إضافية على الأشخاص الخاضعين للضريبة .

المطلب الثالث : النظام الجبائي الجزائري (بعد إصلاحات 1991)

أدرج النظام الجبائي الجزائري في منطوق الإصلاحات بعد سنة 1991 ، لأجل مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والتحويلات التي يشهدها الاقتصاد الدولي ، وفي هذا المجال أنشأت الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة ، وذلك بقصد تبسيط النظام وزيادة فعاليته .

1

1-1 - الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

لقد نصت المادة الأولى 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على : تأسيس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "ضريبة الدخل"² وتقرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف بالضريبة.³

نستنتج من خلال التعريف السابق أن الضريبة على الدخل الإجمالي تتضمن الخصائص التالية :

(1) ضريبة سنوية بحيث تفرض مرة واحدة في السنة .

¹ قاسم نايف علوان ، نجية ميلاد الزباني ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص109

² قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، المديرية العامة للضرائب ، 1991 .

³ المادة الثانية من قانون الضرائب المباشرة . المديرية العامة لضرائب ، 1991

- (2) ضريبة وحيدة حيث أنها تفرض على كافة الأرباح الصافية الإجمالية التي يحققها الشخص الطبيعي من مختلف نشاطاته ، وعليه حلت الضريبة على الدخل الإجمالي محل انواع الضرائب الأخرى
- (3) تفرض على الأشخاص الطبيعيين فقط دون الأشخاص المعنويين الذين يخضعون للضريبة على أرباح الشركات.
- (4) تفرض على الدخل الصافي الإجمالي وهذا ما يدل على أن هذه الضريبة تأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية وهي خصم الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذا الدخل وفق ما حدده القانون، كما نشير بأن ضريبة الدخل الإجمالي الخاصة بالأشخاص الطبيعيين تميزت بالتغير الدائم والمستمر للسلم الضريبي وهذا من أجل المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إعفاء الجزء الأول من الدخل الخاضع للضريبة والمقدر بـ 25000 دج وذلك عام 1992 ، ثم ارتفع هذا المبلغ إلى 30.000 دج عام 1994 ، وبلغ عام 2000 مبلغ 60.000 دج الى أن وصل عام 2008 إلى مبلغ 120.000 دج والمطبق حاليا، فهذه الإعفاءات دليل على رغبة الدولة في الاستمرار في تقديم الامتيازات الجبائية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

1-2- الأشخاص الخاضعون للضريبة :

تنص المادة الثالثة من قانون الضرائب المباشرة على اخضاع دخول الأشخاص الطبيعيين للضريبة على الدخل الإجمالي الصافي والمكونة من :

1. الأشخاص الذين لهم مقر جبائي في الجزائر وهم :

أ) الأشخاص الذين لديهم مسكن باعتبارهم مالكين له ، أو منتفعين به، أو قاموا بتأجيريه ، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد أتفق عليه إما باتفاق وحيد أو باتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل .

ب) الأشخاص الذين لديهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية .

ج) الأشخاص الذين يزاولون أنشطة مهنية .

2. كذلك يعتبر موطن تكليفهم الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

1-3 - الإعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي :

لقد قام المشرع الضريبي الجزائري بتحديد عدة إعفاءات من الضريبة على الدخل الإجمالي، منها بصفة دائمة وبعضها مؤقتة، وهذا دائما في إطار تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية وتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات.

اولا : الإعفاءات الدائمة

أ- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي والمقدر في 2009 بـ 120.000 دج

ب- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها¹ .

ج- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل منصوص عليه في اتفاق دولي.

د- الأجر والمكافآت الأخرى المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب وفق الشروط المحددة من قبل التنظيم

¹ لمديرية العامة للضرائب ، قانون الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات 1991

ز- التعويضات عن المنطقة الجغرافية .

ط- المنح العائلية التي ينص عليها التشريع الإجتماعي مثل الأجر الوحيد والمنح العائلية ومنحة الأمومة .

ك- منح البطالة والتعويضات والمنح المدفوعة على أي شكل كان من قبل الدول والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية تطبيقا للقوانين والمراسيم الخاصة .

ل- الربوع المعمارية المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي من أجل تعويض ضرر جسماني نتج عنه بالنسبة للضحية عجز دائم .

م- معاشات المجاهدين والأرامل والأصول .

و- المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على أثر حكم قضائي .

ثانيا : الإعفاءات المؤقتة

يستفيد من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لفترة عشرة سنوات :

أ- الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني، كما يستفيد من إعفاء كامل من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات

ب- الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم تشغيل الشباب، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيةها تحدد مدة الإعفاء بـ 6 سنوات .

ج- الاستثمارات المحققة من طرف الأشخاص المستفيدين من نظام دعم أنشطة الإنتاج والمسيرين من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، وذلك ابتداء من السنة التي تم خلالها الشروع في النشاط .
يطبق هذا الإعفاء على الاستثمارات المعتمدة في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2006

كما أن هناك إعفاءات أخرى تتعلق بمدخيل للاستغلالات الزراعية فهناك إعفاءات دائمة وأخرى مؤقتة.

أولاً : الإعفاءات الدائمة

يستفيد من الإعفاء من الضريبة على المدخيل الإجمالية :

- أ- المدخيل من زراعات الحبوب .
- ب- المدخيل من زراعات الخضر.
- ج- المدخيل من زراعات التمور .

ثانياً : الإعفاءات المؤقتة

يستفيد من الإعفاء من الضريبة على المدخيل الإجمالية لمدة 10 سنوات :

أ- مدخيل النشاطات الزراعية وتربية الحيوانات التي تمارس في الأراضي المستصلحة حديثاً، وهذا بداية من انطلاق عملية استغلال هذه الأراضي

ب- المدخيل التي يتم جلبها من النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية وهذا ابتداء من تاريخ بداية النشاط .

1-4- المدخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على لقد نصت المادة الثانية ما يلي :يتكون الدخل الصافي

الإجمالي من مجموع المداخل الصافية التالية¹ :

1. الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية.
 2. أرباح المهن غير التجارية
 3. عائدات المزارع
 4. الإيرادات المخففة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية
 5. عائدات رؤوس الأموال المنقولة
 6. المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرانية
 7. فوائض القيمة المترتبة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية
- كما تنص المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لخصم الأعباء التالية :

- الاقتطاعات المدفوعة من طرف المستخدمين لتشكيل معاشات أو منح التقاعد
- المساهمات العمالية للضمان الاجتماعي
- فوائد القروض وكذا الديون المقترضة لأغراض مهنية
- قيمة الخسارة يتم إطفائها على مدى خمس سنوات واعتبارها كتكلفة من التكاليف الحقيقية للمؤسسة
- نفقات الإطعام

1-5- المعدلات الضريبية الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي

¹ قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، المديرية العامة للضرائب ، 1991

لقد تعرضت هذه الضريبة لتغيرات عديدة بدء من قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات عام 1992، ثم عام 1994، 1999، 2004 وأخيرا 2008 .

سيتم التطرق من خلال الجدول التالي الذي يمثل السلم الضريبي المطبق على الدخل الإجمالي :

الجدول رقم 01 : معدلات فرض الضريبة

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة بالدينار
0%	لا يتجاوز 120.000
20%	من 120.001 الى 360.000
30%	من 360.001 الى 1.440.000
40%	يفوق 1.440.000

المصدر : النظام الجبائي الجزائري ، 2018 ، ص 05

2-1- الضريبة على أرباح الشركات IBS :

إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي التي قامت بها الدولة عام 1991 هو إخضاع الشركات العامة كمثلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات .

وقد عرف هذا النوع من الضرائب عدة تعديلات وتغييرات ودائما من أجل رفع حجم الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية للحد من أزمة البطالة التي تعاني منها الجزائر¹ .

2-2- مميزاتها :

¹ لمديرية العامة للضرائب ، قانون الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات ، 1991

1. تفرض على كل الأشخاص المعنويين بمعدل واحد نسبي سواء تعلق الأمر بمؤسسة وطنية أو أجنبية.
2. كما أن الضريبة على أرباح الشركات وجوبا تخضع أرباحها لنظام الربح الحقيقي الذي يحتم على الشركة مسك دفاتر محاسبية واستخدام مختلف المحاسبات المطابقة للنظام المحاسبي الوطني، مستندة في أعمالها على فوترة معاملاتها التجارية المختلفة مع المؤسسات .
3. تعتبر ضريبة سنوية، بحيث تفرض الضريبة على أرباح الشركة في نهاية السنة بعد خصم كل التكاليف القانونية .
4. كما أنها تعتبر ضريبة نسبية لخضوعها لمعدل واحد وليس لسلم ضريبي تصاعدي .
5. إن الضريبة تفرض على كافة أرباح المؤسسات للأشخاص المعنويين .
6. أنها ضريبة تصريحية أي يجب تقديم وبصفة إجبارية تصريح بالميزانية الجبائية لمفتشية الضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تأتي بعد سنة تحقيق الربح .

2-3- الشركات الخاضعة للضريبة " IBS :

"تفرض هذه الضريبة على الأشخاص المعنويين واستنادا إلى المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة ، الشركات التالية :

1. شركات الأموال كما حددها القانون التجاري الجزائري في الأنواع الثلاثة الآتية :

أ- شركات الأسهم .

ب- شركات ذات مسؤولية محدودة

ج- شركة التوصية البسيطة

• شركات أخرى وهي :

أ- المؤسسة العمومية الاقتصادية، الشركات المدنية التي تأسست على شكل شركات أسهم.

ب- المؤسسات والهيئات ذات الطابع الصناعي والتجاري

ج- الشركات التعاونية والإتحادات التابعة لها .

حسب المادة 137 تستحق الضريبة على أرباح الشركات المحققة بالجزائر على الخصوص :

أ- الأرباح المحققة في شكل شركات ، والعائدة من الممارسة العادية لنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو فلاحي عند عدم وجود إقامة ثابتة .

ب- أرباح المؤسسات التي تستعين في الجزائر بممثلين ليست لهم شخصية مهنية متميزة عن هذه المؤسسات .

2-4- الإعفاءات من الضريبة :

حسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تحدد الإعفاءات والأنظمة الخاصة بموجب قوانين مالية ، كما أن هناك إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات بصفة مؤقتة أو دائمة .

أ- تعفى الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات بدءا من تاريخ الاستغلال، النشاطات التي لها أولوية والمحددة ضمن المخطط التنموي للبلاد.

ب- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة معفاة بصفة دائمة من الضريبة .

ج- الحرفيون التقليديون معفون من الضريبة على أرباح الشركات لمدة عشر سنوات .

فهذه الإعفاءات جميعها الهدف منها هو تشجيع الاستثمارات من أجل رفع مستوى النمو الاقتصادي بالإضافة لهدفها الاجتماعي من خلال إعفاء فئة المعوقين لتحقيق التضامن الاجتماعي.¹

2-5- الأرباح الخاضعة للضريبة :

تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات IBS حسب المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة :

تقرض على الربح الصافي بعد خصم كل التكاليف ويتم تحديد الربح الضريبي بالمعادلة التالية :

$$\text{الربح الضريبي} = \text{الإيرادات الإجمالية ناقص (-) التكاليف المستخدمة والمنفقة على نشاط المؤسسة}$$

وتتمثل التكاليف بصفة عامة في الآتي :

1. تكاليف العمال وكذلك مبالغ إيجار العقارات ، تكاليف الإطعام والفندقة والاستقبالات والمحددة تكاليفها في 5 من الألف على الأكثر من الربح الصافي المحقق والحفلات في السنة الأخيرة أو يتجاوز حدا ثابتا قدره 50.000دج
2. التكاليف المالية "كخدمات القروض والتأمينات
3. أقساط الاهتلاك والمؤونات
4. كل الضرائب والرسوم المترتبة على السنوات السابقة ما عدا الضريبة على أرباح الشركات .

¹ قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، المديرية العامة للضرائب ، 1991

كما يشترط حتى تكون الأعباء قابلة للخصم ما يلي:

أ- أن تكون التكاليف منفقة على نشاط المؤسسة

ب- كما يجب أن تكون هذه الأعباء مؤكدة بوثائق تتمثل في الفاتورات والإيصالات... إلخ

ج- كما تكون مسجلة ضمن الدفاتر المحاسبية .

وعليه يكون الربح المحاسبي مساوي: للفرق بين فائض الأصول عن الخصوم أي الفرق بين الإيرادات والنفقات.

2-6- المعدلات الضريبية المطبقة على أرباح الشركات :

هناك ثلاثة معدلات ضريبية تخضع لها أرباح الشركات هي كما يلي :

1. المعدل العام : بحيث يفرض هذا المعدل على الأرباح الصافية المحققة، بحيث تم تحديده من طرف

قانون المالية لعام 1992 بنسبة 42% وتم تعديل هذا المعدل إلى 38% ووصل إلى 30% وأخيرا

¹25،% وانخفض إلى 19% وذلك بالنسبة لقطاع البناء والخدمات وهذا قصد تشجيع الاستثمارات في

قطاع البناء لتخفيض تكاليف الإيجار وكذا التنازل

2. المعدل المنخفض : وهو خاص بالأرباح المعاد استثمارها والمحدد في البداية 33% وانخفض هذا

المعدل إلى 15% إلى أن وصل إلى 5,12% عام 2008 ودائما لخلق حافز زيادة الاستثمارات،

وتخصيص مبالغ معتبرة من الأرباح لتحقيق أهداف الخطط التنموية.

¹قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، المديرية العامة للضرائب ، 1991

3. المعدلات الخاصة : وهي التي يتم فرضها على عائدات رؤوس الأموال المنقولة وعلى إيرادات

المؤسسات الأجنبية التي ليست لها عمل دائم بالجزائر. نجد من خلال هيكل النظام الضريبي المعدل

بصفة جزئية لعام 1994 الاقتطاع من المصدر و إخضاعها لمعدلات مختلفة :

أ- 20 % على الأرباح الموزعة

ب- 15 % على عائدات الديون والودائع بحيث يمثل هذا الاقتطاع "الدين الضريبي"

ج- 20 % من العائدات الناتجة عن سندات الصناديق المجهولة الاسم

. د- 10 % من عائدات مؤسسات أجنبية للنقل البحري

3-1- الرسم على القيمة المضافة TVA :

إن الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك الاخير على العمليات ذات الطابع

الصناعي و التجاري و الحرفي تم إنشاؤه عام 1991 والذي حل محل الرسمين اللذان كانا يطبقان سابقا

وهما TUGP و TUGPS الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي عند تقديم الخدمات .

ولقد عرف تطورا في معدلاته من عام 1992 إلى 2001 حاليا يتركز على معدلين :

معدل منخفض 9% , معدل مرتفع 19 % .¹

3-2- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة :

¹ قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، المديرية العامة للضرائب ، 1991

تخضع للرسم على القيمة المضافة العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا والتي يقوم بها الأشخاص بصفة اعتيادية أو عرضية بحيث تنقسم العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة إلى قسمين :

1. العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا .

2. العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا .

- بالنسبة للعمليات الأولى الخاضعة للرسم وجوبا تضم ما يلي :

أ- العمليات المتعلقة بالأموال المنقولة وتشمل على :

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون .
- العمليات التي يقوم بها تجار الجملة .
- أنشطة تجارة التجزئة ما عدا العمليات المحققة من طرف المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجزافي .

▪ عمليات البيع التي تمارسها المساحات الكبرى .

▪ نشاطات التجارة المتعددة .

- المتاجرة في الأشياء المستعملة غير الأدوات والمكونة كليا أو جزئيا من البلاتين أو الذهب أو الفضة أو من أحجار كريمة طبيعية وكذا التحف الفنية الأصلية والأدوات العتيقة .

ب- العمليات المتعلقة بالأموال العقارية وتشمل الآتي :

▪ الأشغال العقارية .

▪ عملية تجزئة الأراضي لأجل البناء وبيعها والتي يقوم بها ملاك القطع الأرضية .

- المحلات التجارية والعقارات التي يقوم الأشخاص ببيعها والمسجلة باسمهم .
- العمليات التي يقوم بها الوسطاء لشراء أو بيع الأملاك العقارية أو المحلات التجارية .

3-3- الأشخاص الخاضعون للرسم على القيمة المضافة :

يخضع للرسم الأشخاص الآتية :

- المنتجون
- الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يملكون محلات يقومون فيها بعمليات التغليف والتعليب أو إرسال وإيداع هذه المنتجات .
- الأشخاص أو الشركات الذين يسندون للغير للقيام بعمليات التغليف والتعليب والإيداع
- تجار التجزئة الذين يخضعون لشروط البيع بالتجزئة معفون من الرسم على القيمة المضافة .ونقوم بتقديم توضيح النظامين الأساسيين المطبقين لاحتساب مبلغ الرسم على القيمة المضافة وكذا محددات خضوع كل مكلف لأي نظام من النظامين .¹

4- الضرائب والرسوم الأخرى :

تتكون هذه الضرائب والرسوم من:

4-1- الرسم على النشاطين TAIC و TANC :

¹ المديرية العامة للضرائب ، النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021

الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TAIC والرسم على النشاط غير التجاري TANC ومعدله 55,2% ثم تغيير اسمه بعد الإصلاح الضريبي وأصبح يدعى بالرسم على النشاط المهني بحيث يفرض على رقم الأعمال السنوي المحقق ورمزه TAP كما تغير معدله وانخفض إلى 2%.

4-2- الدفع الجزافي VF :

وهو عبارة عن ضريبة مباشرة تفرض على مجموع التكلفة الأجرية التي يسدها المستخدم للمستخدمين وتعرضت هي الأخرى لعدة تخفيضات إلى أن وصلت في عام 2008 إلى 0% حيث كان معدلها 6% قبل الإصلاح الضريبي ، وانخفض إلى 5% عام 2001 ، وذلك خلال السداسي الثاني ثم انخفض إلى 4% عام 2002 ، ثم في 2006 اصبح 0% اما في عام 2005 كان 1% اما عام 2004 كان 2% ، وفي عام 2003 كان 3% يدل على رغبة الدولة في تخفيف العبء الضريبي على المكلف مما يمكنه من القيام بعمليات استثمارية إضافية لصالح الاقتصاد الوطني ولصالح المستهلك .

4-3- الرسم العقاري :

وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية، حسب نوعية المناطق الموجودة فيها، كما توجه حصيلة هذه الضريبة لصالح ميزانية البلدية.

4-4- رسم التطهير :

وهو رسم سنوي يطبق على البلديات توجه حصيلته لميزانية البلدية مقابل خدمات تتمثل في رفع القمامة واستعمال شبكة تصريف المياه غير الصالحة للشرب .

4-5- الرسم الداخلي :

على الاستهلاك TIC وهو يهدف إلى تحصيل موارد مالية هامة، وهذا رسم نوعي يفرض على منتجات في الغالب تكون ضارة بالصحة مثل الجعة، مواد التبغ والكبريت، وضمن الضرائب على الإنفاق نشير إلى الرسم على المنتجات البترولية والمماثلة لها وهو كذلك رسم نوعي.

المبحث الثاني : الإطار العام للتنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية مجموعة من المقاييس الاقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا، وذلك بغرض الانتقال من حالة اقتصادية لحالة أخرى جديدة ، ويأتي ذلك بغرض الرغبة في تحسينها كالإنتقال من حالة الإقتصاد الزراعي لحالة الإقتصاد الصناعي ، والإنتقال أيضًا من حالة الإقتصاد التجاري للإقتصاد التجاري الذي يعتمد على التكنولوجيا ، وسوف يتم التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم المعلومات عنها.

المطلب الاول : مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات ، وهي العملية التي من خلالها محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد وخلق تنظيمات أفضل "من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد ¹.

واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة "وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تتصرف بالتدخل إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما

¹ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 2005، ص11

تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تبعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية¹.

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية

تتعدد أهداف التنمية الاقتصادية للفرد والمجتمع ككل ، ويمكن عرض هذه الأهداف فيما يلي² :

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يعتبر الاستقرار الاقتصادي للدولة واحد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية ، ويحدث للفرد والمجتمع ككل مما يؤدي إلى الحد وانخفاض من نسبة البطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين بشكل متساوي.

وتساعد التنمية الاقتصادية على تجميع الجهود الاقتصادية للدولة وتشجيع التنوع التجاري والصناعي ، وكذلك التحفيز الاقتصادي لخلق فرص عمل جيدة وتعزيز الضرائب لتحسين اقتصاد البلاد ، وايضا معالجة اهداف التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام فريق التنمية الاقتصادية باستمرار بمشاركة كل من القطاعين العام والخاص وكذلك العمل على تقليل الحواجز للنمو الاقتصادي وتحديد بعض الموارد الإضافية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد ، وكذلك الحفاظ على مجموعة من البيانات الاجتماعية التي تكون بمثابة مركز يتم فيه تبادل المعلومات لتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية .

2- تعزيز المهارات والقوة العاملة :

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص، 499
² متاح على الموقع الإلكتروني: <https://www.almrsl.com/post/1041028> تم الاطلاع يوم 2023/02/25 ساعة 10 صباحا

يعتبر تعزيز المهارات والقوة العاملة من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية فهي تسهم في تلبية احتياجات أصحاب العمل المحليين من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية المحلية ، وتقليل الحواجز التي تحتاج لاكتساب مهارات وظيفية ضرورية ومطورة ، كما يمكن الاستفادة من مواهب وخبرات العمال الناضجين الذين لديهم القدرة على جلب المهارات والمعرفة .

وكذلك الحفاظ على مركز لتبادل المعلومات والخبرات التي تنمي المهارات والتدريب الوظيفي وتقديم البرامج التعليمية على نطاق واسع ، كما تعمل على تنمية مهارات العمل من خلال توفير المعلومات اللازمة لتنمية هذه المهارات ، وايضا ايجاد فرص عمل متاحة للحد من البطالة عن طريق وسائل الإعلام المطبوعة والانترنت ووسائل الاتصال المتنوعة .

3- توسيع الأعمال المحلية والتجارية :

ويتم ذلك من خلال القيام بتوفير المعلومات اللازمة للشركات المحلية عن طريق التعاون مع رجال الأعمال والمؤسسات التعليمية والمنظمات الحكومية والمجتمعية ومساعدة هذه الشركات في الوصول إلى طرق التطوير المناسبة للتوسع.

وتشجع أصحاب العمل على النمو في أماكنهم وابقاء وظائفهم بالقرب من اماكن مساكنهم والحفاظ على شركات التصنيع القائمة وتوسيعها ، وكذلك الحفاظ علي مكانة المنطقة كمركز للبيع في اماكن التجارة ، مع الحفاظ على الصناعة و الرعاية الصحية والتوسع في مجال الخدمات ، كما انها تقوم على تنشيط وتطوير

الأعمال التجارية المجاورة ، وتشجع التسوق المتنوع ¹.

¹ ماير " التنمية الاقتصادية " الجزء الأول ترجمة د. عبد الله صائغ مكتبة لبنان 1964 ص 18.

4- تعزيز ريادة الأعمال المحلية :

يتم ذلك من خلال التعاون مع كل من المؤسسات والوكالات الأخرى لتحديد البرامج والخدمات المتنوعة التي تسهم في إنشاء أعمال صغيرة جديدة تقوم بتشجيع الأعمال التجارية من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية، كما انها تعمل على تعزيز البرامج القائمة على تطوير المعلومات والأعمال والمساعدة الفنية.

5- توظيف الشركات:

الشركات التي تناسب المنطقة والتي تحتاج إلى مهارات عالية والاستعداد الى تدريب قوة عاملة لملاحظة النمو والتطور المرغوب فيه.

ويتم ذلك من خلال مساعدة الشركات والمصانع التي تنتج أو تستورد البدائل التي تقوم على توفير وظائف عالية الجودة ، وكذلك تعزيز الفرص للشركات والصناعات الموجودة بالمنطقة ، والاستمرار في التعاون مع الشركات والمؤسسات غير الربحية والحكومية ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والموارد المتجددة لتجديد هذه الشركات¹.

6- تحديد احتياجات العاطلين عن العمل :

ويتم ذلك عن طريق تنمية الوعي بالعوائق التي تواجههم والتعاون مع هؤلاء العاطلين عن العمل لإيجاد طرق جديدة تسهم في التغلب على هذه الحواجز والحد منها ، وتدريب الشباب العاطلين على العمل والتي تتراوح أعمارهم من (18-24) عاماً عن طريق تقديم الخدمات التي تدعم حاجاتهم وتوفير الأدوات والموارد

اللازمة للتعليم والتدريب وتقديم الخدمات الداعمة بواسطة بعض الوسائل المتنوعة والوسائل الاعلامية ،
وتشجيع الأعمال التجارية والشركات الحكومية والعمل والتدريب على حل مشاكل تنمية القوى العاملة.

7- تعزيز السياحة في الدولة :

ويتم ذلك من خلال ترويج مناطق متنوعة لجذب السياح على مدار العام ، وتركيز الموارد على المبادرات السياحية، وتعزيز الوصول الترفيهي لمناطق الجذب المحلية كوسيلة للتنمية الاقتصادية ، واستكشاف طرق متنوعة لزيادة التمويل والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي .

8- زيادة رأس مال الدولة :

يتم ذلك عن طريق تشجيع وتنوع القاعدة الضريبية ، وجذب الصناعات التي تزيد من رأس المال والاحتفاظ بها لزيادة قيمة العقارات وتشجيع تحسين الممتلكات وتنشيطها، والعمل على ضم اراضي إضافية من أجل التوسع المستقبلي في المدن، وإنشاء وصيانة أنظمة الإسكان والنقل والاتصالات وتعزيز وتطوير الجودة ، وتشجيع الجهود لربط المنطقة بشبكات النقل الرئيسية .

والعمل بشكل وثيق مع الهيئات العامة مثل هيئة الطرق والمواصلات لتقديم نظام نقل يتسم بالكفاءة والفاعلية ، وايضا تحسين اتصالات النقل بين المجمعات السكنية ومناطق العمل ، لذلك لا بد من البحث عن فرص خاصة لوسائل النقل البديلة .

9- تعزيز الأنظمة التكنولوجية وتحديثها :

ويتم ذلك عن طريق دعم التواصل مع المستخدمين فيما يتعلق بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، وشبكات الكمبيوتر اللاسلكية على مستوى المجتمع ، لدعم التنمية الاقتصادية¹.

10- تطوير واستصلاح الأراضي الزراعية :

ويتم ذلك عن طريق تطوير الممتلكات الحالية والغير مستغلة والمباني القائمة واستغلالها من خلال تطوير المواقع التجارية والصناعية المحتملة للاستخدامات المستقبلية وحماية إمكانات تطوير هذه المواقع ، وايضا العمل على ضم مناطق النمو حسب الضرورة وقدر الإمكان لضمان توفير اراضي كافية قابلة للتحقيق والتنمية .

كما يمكن توفير مواقف سيارات مناسبة للعملاء أثناء انشاء وتوسيع التطوير التجاري ،بالإضافة للتنمية التجارية التي تعمل على خدمة الاحتياجات الإقليمية للمدن ، واستخدام التقنيات التي تساعد في السلامة المرورية ومعالجة مشاكل الصرف ، وكذلك تعمل على حماية المناطق المعدنية والتجمعات الاستخراجية سواء متطورة أو غير متطورة في المناطق الحضرية والريفية والاحتفاظ بهذه المناطق للأغراض الاستخراجية².

المطلب الثالث : متطلبات التنمية الاقتصادية

تنمية الاقتصاد هي عملية تحقيق النمو والتطور في النظام الاقتصادي لدولة معينة. تتطلب التنمية الاقتصادية مجموعة من المتطلبات والعوامل التي يجب توفرها لتحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام. فيما يلي تفصيل بعض المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية:

¹ ماير ، نفس المرجع السابق ،ص 19.

² متاح على الموقع الالكتروني: <https://www.almrsal.com/post/1041028> تم الاطلاع يوم 2023/02/25 ساعة 10 صباحا

- **الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي أحد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي. يجب أن يتوفر بيئة سياسية مستقرة وخالية من الصراعات والاضطرابات السياسية لضمان استقرار الاستثمار والتجارة.
- **البنية التحتية:** يجب توفر البنية التحتية القوية والفعالة، وتشمل الطرق والجسور والموانئ والمطارات والشبكات الكهربائية والاتصالات. هذه البنية التحتية توفر الظروف الملائمة للأعمال التجارية والاستثمارات وتعزز الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية.
- **التعليم والتدريب:** يعد التعليم والتدريب الجيد للقوى العاملة أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية. يجب توفير نظام تعليمي وتدريب يضمن توافر الكفاءات والمهارات اللازمة للقوى العاملة للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- **الاستثمار والابتكار:** يجب تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية وتوفير بيئة تشجع على الابتكار وتطوير التكنولوجيا. الاستثمارات تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل جديدة، في حين أن الابتكار يساهم في تحسين الإنتاجية وتنويع الاقتصاد.
- **السياسات الاقتصادية الصحية:** تتضمن السياسات الاقتصادية الصحية إطاراً قوياً لتنظيم القطاع الاقتصادي وتشجيع النشاط الاقتصادي المستدام. تشمل هذه السياسات الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنفيذ سياسات التحرير التجاري، وتوفير حماية لحقوق الملكية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
- **تنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة:** يجب تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات مختلفة مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات. التنوع الاقتصادي يقلل من التبعية على قطاع واحد ويزيد من مرونة الاقتصاد وفرص النمو.

- **الاستدامة البيئية:** يجب أن تأخذ التنمية الاقتصادية في الاعتبار الاستدامة البيئية، وذلك عبر تنفيذ سياسات وإجراءات تحمي البيئة وتعزز استخدام الموارد بشكل مستدام. يشمل ذلك تعزيز الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ومكافحة التلوث.
- **التجارة العادلة والعلاقات الدولية:** تعزز التجارة العادلة والتعاون الدولي فرص التنمية الاقتصادية. يجب السعي إلى إقامة شراكات دولية، وتوسيع الوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي.

توفر هذه المتطلبات الأساسية الإطار الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية القوية والمستدامة، وتساهم في خلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التقدم الاجتماعي "كما يجب أن تتوفر إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية مستدامة لتنفيذ هذه المتطلبات. يجب أن تعمل الحكومات والمؤسسات المعنية على وضع سياسات وبرامج فعالة تعزز التنمية الاقتصادية وتتبنى إصلاحات هيكلية تحسن من بيئة الأعمال وتشجع على الابتكار والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات الضعيفة وتعزيز المساواة في فرص الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات.

من المهم أيضًا أن تكون هناك استراتيجية لتطوير الموارد البشرية وتعزيز رأس المال البشري من خلال تحسين جودة التعليم والتدريب المهني، وتشجيع البحث والتطوير، وتعزيز الابتكار وروح المبادرة. يجب أيضًا أن تتوفر سياسات اجتماعية تعزز الشمول المالي وتحمي الفئات الضعيفة وتوفر شبكة الأمان الاجتماعي.

في النهاية، تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تفاعل وتكامل بين جميع هذه المتطلبات والعوامل المذكورة، ويستدعي تعاوناً شاملاً بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية. من خلال تحقيق

هذه المتطلبات، يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل مستدام وتحقيق رفاهية وازدهار للأفراد والمجتمع بأكمله.¹

المبحث الثالث : اثار الجباية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعتبر التحفيزات الجبائية التي قامت بها الجزائر بعد اصلاحات 1991 من أحد العوامل المؤثرة على مؤشرات التنمية الاقتصادية وهذا ما سيتم التطرق اليه :

المطلب الاول : اثر الحوافز الجبائية على الاستثمار والعمالة :

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر من بين أهدافها الأساسية هي العمل على تقليص حجم البطالة وتخفيض نسبتها التي بلغت أوجها عام 2000 نسبة 29,5% .

وأمام هذا الوضع كان على السلطة العمل على خلق مشاريع استثمارية لامتصاص اليد العاطلة عن العمل، بالإضافة إلى ذلك ونظرا لعدم قدرة الدولة على إدماج العمال في مناصب عمل مختلفة .

لذلك اتجهت الجزائر نحو تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي بتقديم لهم تحفيزات ضريبية بالإضافة للامتيازات المالية الأخرى .

وقد تضمن قانون ترقية الاستثمارات لعام 1993 تلك الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين الخواص "محلين وأجانب" حيث أدى ذلك وخلال الفترة الممتدة من (2004-2007) إلى ارتفاع حجم الاستثمارات أي أكثر من 8 آلاف مليار دينار أي ما يعادل 121 مليار دولار، منها 5300 مليار دينار (80 مليار دولار) من ميزانية الدولة ، و2700 مليار دينار (41 مليار دولار) استثمارات القطاع الخاص، كما تم

- متاح على الموقع : ¹ (openai.com) -- متطلبات التنمية الاقتصادية

استحداث نهاية شهر جويلية 2008 101 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة , كما تم استحداث عدد تكميلي من 20 ألف مؤسسة في نهاية شهر مارس 2009 كما بلغت مشاريع المستثمرين الأجانب في مجالات الاتصال والسياحة ، النقل والصناعة من 31 مشروع أجنبي عام 2003 إلى 59 مشروع عام 2006 وارتفع هذا العدد إلى 454 مشروع نهاية 2007 كما يوضحه الجدول التالي¹ :

الجدول رقم 02 : توزيع الاستثمارات الاجنبية حسب القطاع خلال الفترة (2007-2002)

القطاع	عدد المشاريع الاجنبية	القيمة (مليون دولار)
البناء واشغال عمومية	61	43442
الصناعة	271	403090
الصحة	4	5982
النقل	18	10992
السياحة	8	26091
الخدمات	81	93393
التجارة	0	0
الاتصالات	3	162586
الزراعة	8	2017
المجموع	454	747593

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات Andi. 2008

الجدول رقم 03 : حجم اليد العاملة التي توفرها الاستثمارات المحلية والاجنبية خلال الفترة الممتدة من (2007-2002)

¹ - محمود جمام ،"النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري - قسنطينة - 2010/2009 ،ص168

المشاريع الاستثمارية	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
عدد المناصب	عدد المناصب	عدد المناصب	عدد المناصب	عدد المناصب	عدد المناصب	عدد المناصب	
استثمارات محلية	84357	107566	67442	70295	94787	144275	568722
الاستثمارات الاجنبية منها الشراكة	1744	2888	2208	4145	8608	5781	25374
استثمارات ممولة بالكامل للمستثمر الاجنبي	10444	5285	4523	4511	20188	7239	52190
المجموع الجزئي	12188	8173	6731	8656	28796	10320	77564
المجموع الكلي	96545	115739	74173	78951	123583	137295	646286

Source: Agence nationale de développement

الجدول رقم 04 : قوة العمل الاجمالية بالجزائر خلال الفترة الممتدة من (1998 - 2006)

السنة	قوة العمل الاجمالية
1998	10176431
1999	10622661
2000	11078387
2001	11521650
2002	12008422.09
2003	12456082,5
2004	12951704,56
2005	13429167,67

13887213,65	2006
-------------	------

المصدر : البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم

الجدول رقم 05 : يبين تطور نسبة البطالة خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2008)

النسبة بال %:	السنة
29,5	2000
27,3	2001
25,4	2002
23,72	2003
20,10	2004
15,3	2005
12,5	2006
11	2007
10	2008

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بالارقام نشر 2005

المطلب الثاني : اثر الحوافز الجبائية على النمو الاقتصادي

في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2008، كانت الحوافز الضريبية والامتيازات المالية التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمستثمرين المحليين والأجانب هي عامل مهم في تشجيع القطاع الخاص وزيادة حجم الاستثمارات في البلاد. وقد أدى ذلك إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام وتقليص حجم البطالة.

في هذه الفترة، تم تبني قانون ترقية الاستثمارات في عام 1993 الذي قدم إعفاءات ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، وتم تمديد هذه الإعفاءات في الفترة من 2004 إلى 2007، مما أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات في الجزائر. وفي الفترة نفسها، تم استحداث عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع المستثمرين الأجانب في مجالات مختلفة مثل الاتصالات والسياحة والنقل والصناعة. وبالتالي، فإن الحوافز الضريبية والامتيازات المالية التي قدمتها الحكومة الجزائرية للمستثمرين المحليين والأجانب في هذه الفترة ساعدت على تحفيز النمو الاقتصادي في البلاد وتقليص حجم البطالة، وزيادة حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية¹ وهذا مايبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 06 : تطور معدل النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2008)

السنة	معدل النمو بال %:
2000	2,2
2001	2,3
2002	3,5
2003	6,9
2004	6,1
2005	5,2
2006	4,8
2007	6,5
2008	6

المصدر : تصريح وزير العمل و الضمان الاجتماعي بتاريخ : 2006/02/08

الموقع الإلكتروني : www.xinnuanet.com.2008

¹ - متاح على الموقع الإلكتروني : [Algeria's Economic Policy. \(openai.com\)](http://Algeria's Economic Policy. (openai.com))

المطلب الثالث : اثر الحوافز الجبائية على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي

تشير الدراسات إلى وجود تأثير للحوافز الجبائية على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي في الجزائر خلال الفترة 1991-2005. فقد أظهرت بعض الدراسات أن الحوافز الجبائية الموجهة لتحفيز الادخار تؤدي إلى زيادة حجم المدخرات في البلد، حيث تقلل من تكلفة الادخار وتحفز الأفراد والمؤسسات على الادخار بدلاً من الاستهلاك.

ومن ناحية أخرى، فإن الحوافز الجبائية التي تستهدف تحفيز الاستهلاك النهائي تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك في البلد، وذلك من خلال تقليل تكلفة الشراء للمستهلكين وتشجيعهم على الاستهلاك بدلاً من الادخار.

ومع ذلك، فإن تأثير الحوافز الجبائية على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي يعتمد على عدة عوامل، مثل نوع الحافز ومستوى الدخل والثقافة المالية للأفراد والمؤسسات. وبالتالي، فإن الحوافز الجبائية ليست العامل الوحيد الذي يؤثر على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي في الجزائر، ولكنها تعد أحد العوامل المؤثرة على السلوك المالي للأفراد والمؤسسات¹.

الجدول رقم 07 : المدخرات المحلية الاجمالية (بالدولار الامريكي التجاري)

السنة	حجم المدخرات الاجمالية
2005	55351021568
2004	40541442048
2003	30516183040
2002	23313922048
2001	23162597376
2000	24570820608
1999	15379877888
1998	13112251392
1997	15424472064
1996	14783832064

¹ - متاح على الموقع الالكتروني : [Algeria's Economic Policy. \(openai.com\)](http://openai.com)

11738664960	1995
11298097152	1994
13853073408	1993
15460707328	1992
17078980608	1991

المصدر : البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم)

الجدول رقم 08 : الانفاق الاستهلاكي النهائي بالسعر الثابت للدولار الامريكي

الانفاق الاستهلاكي النهائي	السنة
26410604544	1991
28021651456	1992
27489241088	1993
27709153280	1994
27807453450	1995
28345730301	1996

28116723712	1997
28791525376	1998
2957687808	1999
30219239424	2000
31126349824	2001
34243299328	2002
35756429312	2003
37818589184	2004
38714535936	2005

المصدر : البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم)

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين 8 و 9 أن هناك تطور مستمر تقريبا من حيث الاستهلاك النهائي السنوي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين (1991-2005) وكذلك بالنسبة لحجم المدخرات الإجمالية مما يدل على ارتفاع دخل الفرد الحقيقي الناتج من الإعفاءات الضريبية التي شملت العديد من السلع المحلية وكذا السلع المستوردة بالإضافة للدعم الذي ما زالت تقدمه الدولة لبعض السلع الضرورية الأساسية. ولكن مهما ارتفع دخل الفرد الحقيقي ما زال بعيدا عن مستواه الحقيقي نظرا لارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأجور التي شهدتها مؤخرا عند تطبيق شبكة الأجور الخاصة بالوظيفة العمومي¹.

المطلب الرابع : اثر الحوافز الجبائية على الصادرات و الواردات

ان النظام الضريبي يعتبر في نظره ترقية الصادرات من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وذلك لما لها من آثار إيجابية على المؤسسات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها بما يساعد على رفع القدرة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي الوطني وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار معقولة تكون في متناول أصحاب الدخل المنخفضة.

¹ - محمود جمام , مرجع سابق , ص 183

وعليه فقد قامت الدولة كما ذكرنا سابقا بتقديم امتيازات جبائية محفزة على التصدير وكذا الاستيراد فيما يتعلق بالسلع ووسائل الإنتاج التي تستعمل مباشرة في العمليات الإنتاجية من أجل خلق المنتجات المخصصة للسوق العالمية .

إلا أنه بالرغم من هذه الامتيازات فلا يزال حجم الصادرات الوطنية بعيدة عن مستواها نظرا لسيطرة الصادرات البترولية على القيمة الإجمالية للصادرات حيث أنه على سبيل المثال بلغت الصادرات الاجمالية نحو 59 مليار دولار عام 2007 بارتفاع بنسبة 8,98 % مقارنة بعام 2006 ، في حين وصلت الواردات إلى 27,43 مليار دولار عام 2005 مقابل 20,03 مليار دولار عام 2006 ، حيث ارتفعت النسبة إلى 28 % لكن صادرات المحروقات تشكل نسبة 97,8 % من حجم الصادرات الإجمالية أي بزيادة بنسبة 8,94 % عززها على الخصوص ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية ، وهذا ما يؤكد سيطرة الصادرات البترولية على حجم الصادرات الإجمالية.¹

الجدول رقم 09 : مكونات الصادرات و الواردات (الوحدة مليون دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
	الواردات				
المواد الغذائية	2516.10	3385.0	3374.0	3572.0	4656.0
الطاقة	41.0	158.0	199.0	230.0	305.0
المواد الاولية	607.0	733.0	706.0	792.0	12450.0
السلع نصف المصنعة	2683.0	3422.0	3848.0	4673.0	6678.0
الالات الفلاحية	121.0	157.0	150.0	90.0	137.0
الالات الصناعية	4654.0	6681.0	7950.0	8015.0	9361.0
الخدمات الاستهلاكية	1984.0	2610.0	2922.0	2830.0	3546.0
المجموع	12606.0	17146.0	19146.0	20166.0	25928.0
الصادرات	/	/	/	/	/
المواد الغذائية	47.0	66.0	67.0	73.0	88.0

¹ نفس المرجع السابق , ص183

59605.0	53608.0	45588.0	31550.0	23993.0	الطاقة
170.0	195.0	136.0	97.0	49.0	المواد الاولية
640.0	765.0	481.0	430.0	310.0	السلع نصف مصنعة
1.0	1.0			1.0	الالات الفلاحية
46.0	44.0	37.0	50.0	29.0	الالات الصناعية
35.0	44.0	19.0	15.0	35.0	الخدمات الاستهلاكية
60585.0	54730.0	46328.0	322080.0		المجموع الفرعي
5.0	11.0	6.0	9.0	4.0	المواد الاخرى
60590.0	54741.0	46334.0	32217.0	244468.0	المجموع العام
980.0	1132.10	746.0	667.0	475.0	الصادرات خارج المحروقات

Source: direction général des douanes

الجدول رقم 10: الصادرات خارج المحروقات الى الصادرات الاجمالية الوحدة (%)

2007	2006	2005	2004	2003	السنة
					البيان
1.6	2.1	1.6	2.1	1.9	الصادرات خارج المحروقات الى الصادرات الاجمالية

بالاعتماد على الجدول رقم 10

Source: direction général des douanes

يلاحظ من خلال جدول الصادرات والواردات ارتفاع حجم الصادرات الإجمالية من 24468.0 مليون عام 2003 إلى 60590.0 مليون عام 2007 بحيث تساهم الصادرات من المحروقات بنسبة 97 % عام 2003 من مجمل الصادرات الإجمالية وارتفعت تلك النسبة إلى 98 % عام 2007 مما يدل على سيطرة صادرات المحروقات على الصادرات الإجمالية والذي يرجع ذلك لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني، وعدم قدرته على ترقية وتنمية حجم الصادرات من السلع والخدمات. كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 11 ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات الإجمالية.

خلاصة الفصل :

تعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في عدد الاستثمارات وزيادة العمالة و نقص البطالة و زيادة في معدل النمو الاقتصادي و متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل الصالح للطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج .

وتعد الجباية مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة اقتصادية واجتماعية لإحداث تغييرات جذرية في مسار التنمية الاقتصادية فهي أهم الموارد المالية للدول النامية .

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية

المبحث الاول : تقديم مديرية الضرائب لولاية تبسة

في هذا المبحث سنتعرف على المؤسسة المستقبلية ،و المتمثلة في مديرية الضرائب لولاية تبسة ، وذلك من خلال الاطلاع على هيكلها الإداري و التنظيمي . إضافة الى عرض أهدافها الأساسية و المهام المخولة إليها و المديرية الفرعية التابعة لها و مهام مكاتبها :

المطلب الاول : نشأة مديرية الضرائب لولاية تبسة

تأسست مديرية الضرائب لولاية تبسة بموجب المرسوم 91/ 06 المؤرخ في 1991/02/23، وهي هيئة تمثل السلطة التنفيذية للدولة لممارسة مختلف سياساتها الجبائية وفقا للقوانين السارية المفعول والمتمثلة في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسم على رقم الاعمال، قانون الطابع، قانون التسجيل، قانون الاجراءات الجبائية.

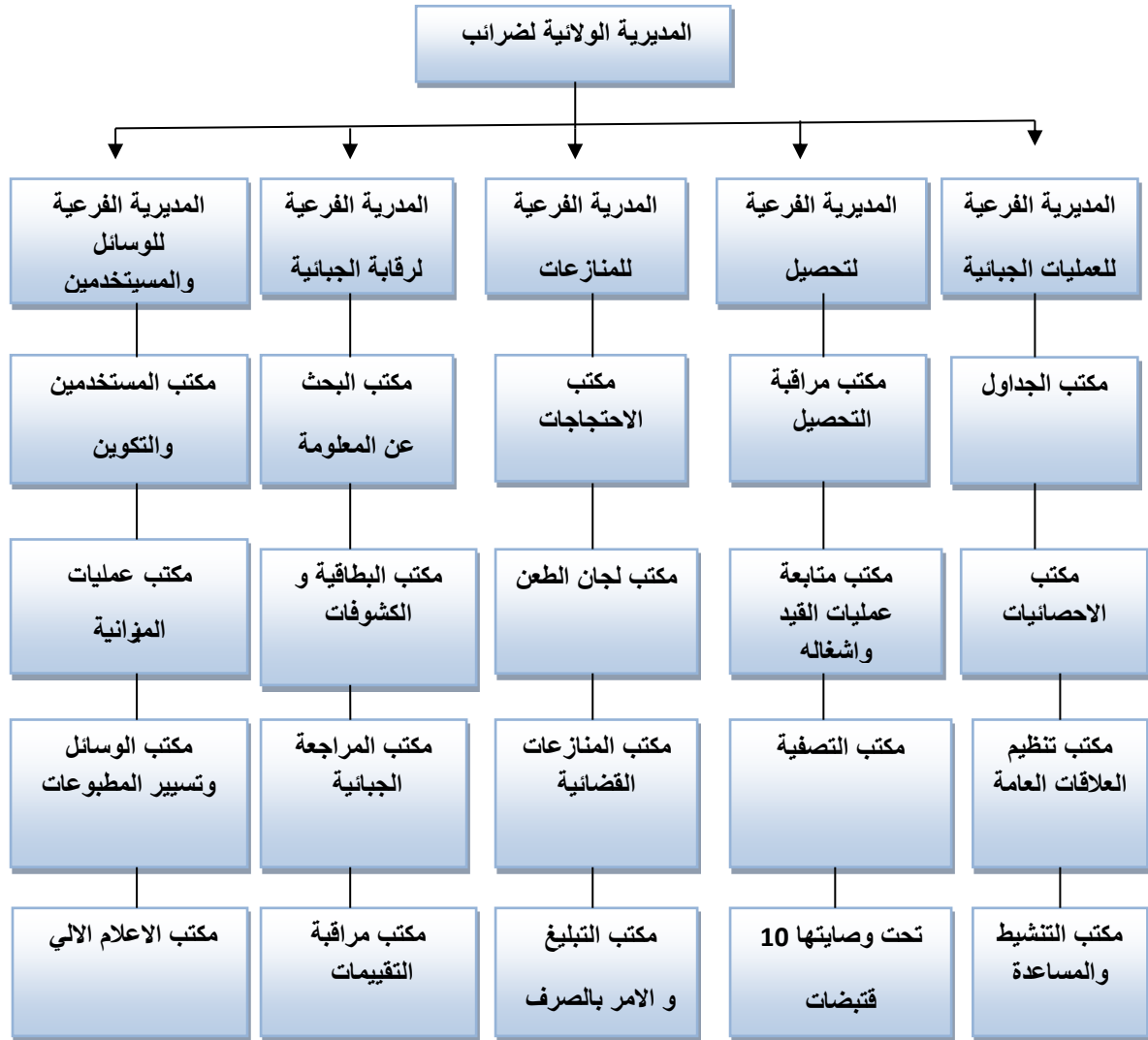
تشرف مديرية الضرائب لولاية تبسة حتى يومنا هذا على مصالح خارجية تتمثل في المفتشيات والقباضات مع العلم أن مركز الضرائب لولاية تبسة تم انجازه و أن مديرية الضرائب للولاية مازالت تشرف على المصالح الخارجية التقليدية¹.

المطلب الثاني : مهام و الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب للولاية :

تشارك المديرية الولائية للضرائب لولاية تبسة ومختلف المديرية الولائية في نفس الهيكل التنظيمي، فهي تشمل خمس (05) مديريات فرعية وكل مديرية تشمل مكاتب خاصة بها، وقد حددت الجريدة الرسمية العدد 20 المؤرخة في 20 ماي 2009 الموافق لـ: 02 ربيع الثاني 1430 هـ، هذه المديرية الفرعية ومهام مكاتبها، باستثناء مديرتي الضرائب لولايي إيليزي وتيندوف فهما مكونتان من ثلاث مديريات فرعية.

¹-مديرية الضرائب لولاية تبسة

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية تبسة :



12 مفتشية و 10 قباضات

بالإضافة إلى الهياكل التابعة للمديرية الولائية للضرائب مركز الضرائب تبسة - في طور الرقمنة
مركز الجوارى للضرائب الشريعة - في طور الرقمنة
مركز الجوارى للضرائب بئر العائر - في طور الرقمنة
مركز الجوارى للضرائب العوينات... قيد الانجاز 2025
مركز الجوارى للضرائب الشريعة... قيد الانجاز 2025

المصدر: مديرية الضرائب ولاية تبسة

وفي مايلي تفصيل لمهام كل جهاز من ضمن الاجهزة المكوّنة للهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب للولاية

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية¹ :

تتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربع (04) مكاتب، تقوم بأداء مهام محددة.

أ. مكتب الجداول يتكفل بـ:

- الجداول العامة والتصديق عليها؛

- مصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل؛

ب. مكتب الإحصائيات يتكفل بـ:

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية

- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل

- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ج. مكتب التنظيم والعلاقات العامة يتكفل بـ:

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالاعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه

الاعتمادات

- متابعة الانظمة الجبائية الخاصة و الامتيازية

- نشرالمعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه و توجيهه.

د. مكتب التنشيط والمساعدة مكلف بـ:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب و كذا بتنشيط المصالح المحلية

ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل و انسجامها

¹ مديرية الضرائب لولاية تبسة

- متابعة تقارير التّحقيق في التسيير ومعالجتها.

2. المديرية الفرعية للتّحصيل¹:

تعمل على تسيير ثلاثة (03) مكاتب.

أ. مكتب مراقبة التّحصيل مكلف بـ:

- دفع نشاطات التّحصيل

- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات

- إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية

ب. مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله مكلف بـ:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات للسنوات و القيم غير النشطة

- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها

- ضمان إعداد و تأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ج. مكتب التصفية يعمل على:

- مراقبة التكفل بالجدّاول العامة وسندات التّحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الاحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات للسنوات أو الموارد غير الجبائية .

- استلام المنتجات الاحصائية التي يعدها قابضو الصّرائب والمصادقة عليها .

- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة .

¹ مديرية الضرائب لولاية تبسة

- التكفل بجداول القبول في الارزاء للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك .

3. المديرية الفرعية للمنازعات :¹

تقوم من خلال أربع (04) مكاتب مختلف بمعالجة مختلف الاحتجاجات والمنازعات.

أ. مكتب الاحتجاجات ويكلف بـ:

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة .

- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة .

ب. مكتب لجان الطعن ويكلف بـ:

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقد يمها للجان المصالحة و الطعن النزاعي أو الاعفائي المختصة .

- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الاعفائي المختصة.

ج. مكتب المنازعات القضائية ويكلف بـ:

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة .

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الادارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة

د. مكتب التبليغ والامر بالصرف ويكلف بـ:

¹ مديرية الضرائب لولاية تبسة

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطّعن .
- الامر بصرف الالغاءات والتّخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصّة بذلك .

4. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية :

وهي من بين الاجهزة المختصة في عملية الرقابة الجبائية .

5. المديرية الفرعية للوسائل

تعمل بدورها على تسيير أربع مكاتب وهي:

أ. مكتب المستخدمين والتّكوين تتركز مهامه في:

- احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتّكوين .
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل ، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ب. مكتب عمليات الميزانية حيث يقوم بـ:

- الاعداد السنوي للحساب الاداري للمديرية، وتنفيذ عمليات الميزانية .
- تحرير أمر بصرف ملقات استرداد الرسم على القيمة المضافة .
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الالغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب

ج. مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والارشيف ويكلف بـ:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزنا لمطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب .
- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك .

د. مكتب الاعلام الالي ويكلف ب :

- التنسيق في مجال الاعلام الالي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي .

ثانيا نتائج التحصيل العام والتقديرات للتحصيل في مديرية الضرائب تبسة ¹.

المبحث الثاني : دور الايرادات الجبائية في تمويل التنمية المحلية لولاية تبسة

المطلب الاول : مفهوم التنمية المحلية

تختلف تعاريف التنمية المحلية باختلاف وجهة نظر القائم بعملية التعريف، حيث أشار مصطلح التنمية المحلية إلى:

"النطاق الجغرافي للتنمية والذي يشمل منطقة جغرافية محددة ضمن البقعة الجغرافية الكاملة للدولة. ويمكن التمييز بين مستويين للتنمية المحلية هما المستوى المحلي الواسع والمستوى المحلي الضيق. حيث يشمل المستوى الواسع إقليما محددًا وفقا للتقسيمات الإدارية السائدة في الدولة مثل المحافظة أو مجموعة من المحافظات. وتسمى التنمية المحلية بمفهومها الضيق فيشمل مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة أو صغيرة نسبيا".

" العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم، وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي .

العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون". ومن أجل تحقيق التنمية المحلية يجب توفير موارد مالية كفيلة بتغطية احتياجاتها، وتعد الجباية المحلية أهم مصدر للتدفقات النقدية التي يعتمد عليها للوصول للتنمية، وتعرف الجباية المحلية على أنها كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط أو التخصيص الجبائي، في إطار السياسة الجبائية الكلية

¹ - مديرية الضرائب لولاية تبسة

والهادفة إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية البيئية، من خلال توازن الميزانية العامة وتركيباتها وأثرها المباشر على الإنفاق المحلي وعلى الاستثمار وعلى حماية واستقرار النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثاني : تطور التدفقات النقدية للإيرادات الجبائية لولاية تبسة

عرفت الإيرادات الجبائية لولاية تبسة تطورا هاما وملحوظا في السنوات الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي :²

الجدول رقم (11) : جدول يبين التقديرات السنوية و التحصيل في مديرية الضرائب - تبسة -

النسبة	التحصيل	التقديرات السنوية	السنوات
106.00	3.280.568.050.00	3.100.000.000.00	2007
110.42	4.085.550.533.00	3.700.000.000.00	2008
108.71	6.277.771.860.00	5.600.000.000.00	2009
112.10	6.277.771.860.64	5.600.000.000.00	2010
103.10	6.186.095.888.11	6.000.000.000.00	2011
326.10	7.974.044.722.50	7.500.000.000.00	2012
992.10	7.723.821.686.43	7.500.000.000.00	2013
97.36	7.984.117.384.50	8.100.000.000.00	2014
84.36	8.603.196.207.19	8.600.000.000.00	2015
117	10.001.893.594.96	8.600.000.000.00	2016
107.78	9.700.892.236.00	9.000.000.000.00	2017
92.56	11.527.856.651.00	10.500.000.000.00	2018
99.08	12.088.097.200.00	12.200.000.000.00	2019
82.57	10.074.225.477.00	12.200.000.000.00	2020
96.63	10.927.658.773.00	11.308.000.000.00	2021
92.31	9.508.703.384.00	10.300.000.000.00	2022

¹ - مراد كواشي، جمعة شرقي، دور إيرادات الجبائية المحلية في تمويل التنمية المحلية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، المجلد الثاني عشر، العدد 38، الجزائر، سنة 2017، ص 197-198

² -مديرية الضرائب لولاية تبسة

المصدر : مديرية الضرائب ولاية تبسة

الجدول المبين اعلاه بين تطور الإيرادات الجبائية لولاية تبسة خلال السنوات الاخيرة كما بين المؤشر الذي يمثل علاقة حصيل السنوي بالمقارنة للتقديرات السنوية خلال السنوات 2007 إلى 2019 يدل من الناحية النظرية أن سعي المديرية الفرعية للتحصيل والقباضات تتحكم في الوعاء الجبائي بصورة مثلى وبالتالي عدم تضييع فرصة أي مبلغ يمكن تحصيله والملاحظ أنه خلال كل السنوات هناك زيادة في التحصيل الحقيقي مقارنة بالتوقعات ، نستنتج أنه أن الهدف المسطر في كل مرة في تزايد حيث كان سنة 2007 يقرب 3.100 مليار دج و التحصيل بنسبة 106 بالمئة ، وهو في تزايد طردي من سنة الى اخرى الى غاية سنة 2019 حيث بلغ التحصيل الفعلي 12.000 مليار دج ، و في السنتين 2020 و 2021 نقص نسبي في التحصيل وسببه الازمة الصحية COVID19

وفي سنة 2022 كانت التقديرات 12.200 مليون دينار و تم تحصيل بنسبة 92.31 %

ومن خلال هذه الأحصائيات، نلاحظ زيادة في إيرادات الجباية على مدار السنوات، وهذا يشير إلى نمو الاقتصاد المحلي والنشاط الاقتصادي في ولاية تبسة.

تأثير هذه الزيادة في الإيرادات الجبائية على التنمية المحلية للولاية يمكن أن يكون إيجابياً. فزيادة الإيرادات تتيح للسلطات المحلية المزيد من الموارد للاستثمار في التنمية البنية التحتية، مثل بناء المدارس والمستشفيات وتطوير الطرق والمرافق العامة. كما يمكن أن تسهم هذه الإيرادات في دعم البرامج الاجتماعية وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز جودة الحياة في الولاية.

ومع ذلك، يجب أن يتم إدارة هذه الإيرادات بشكل فعال وشفاف لضمان أن تستخدم بطريقة تعود بالفعل ، يجب أن تستخدم هذه الإيرادات بطريقة تعود بالفائدة على المجتمع المحلي بأكمله. ينبغي وضع استراتيجيات تنموية لتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة في ولاية تبسة، مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة. يمكن تخصيص جزء من الإيرادات لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة تعزز التوظيف وتعزز الاستثمارات في الولاية.

علاوة على ذلك، يمكن أن تستخدم الإيرادات الجبائية لتعزيز قطاعات الخدمات العامة في الولاية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. يمكن تحسين جودة التعليم من خلال توفير تجهيزات ومرافق تعليمية متطورة

وتدريب المعلمين، بينما يمكن تعزيز الخدمات الصحية عن طريق تحديث المستشفيات وتوفير المعدات الطبية وجذب الكوادر الطبية المؤهلة.

علاوة على ذلك، ينبغي أيضًا أن تستخدم الإيرادات لتعزيز السياحة في ولاية تبسة، حيث تحتوي الولاية على معالم ثقافية وطبيعية مميزة. يمكن تطوير المواقع السياحية وتعزيز التسويق السياحي لجذب المزيد من السياح وتعزيز الاقتصاد المحلي.

من المهم أيضًا الحفاظ على شفافية ومساءلة في إدارة الإيرادات الجبائية. يجب تطبيق آليات مراقبة قوية لضمان استخدام الأموال بشكل فعال ومناسب، ومحاربة الفساد والاحتيايل المحتمل في القطاع العام.

باختصار، يمكن أن تساهم الزيادة في الإيرادات الجبائية في تعزيز التنمية المحلية .

المطلب الثالث : واقع لبعض متغيرات التنمية المحلية

1- على مستوى الظروف المعيشية للمواطنين :

يمكن إبراز التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية للمواطنين من خلال تطور بعض المؤشرات الاجتماعية التي تذكرها في النقاط التالية:

بلغت نسبة إيصال الكهرباء 98% خلال سنة 2018، حيث كانت سنة 2010 تغطي ما يقارب 80% ونسبة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي قد ارتفعت من 51% في الفترة 2009 إلى 83,8% سنة 2016 والتي وصلت إلى 90% مع نهاية 2018، كما قدرت نسبة الإيصال بشبكة المياه الصالحة للشرب 89% سنة 2018

2- على مستوى الصحة و التعليم :

- وفي ما يخص جانب الصحة والتعليم نجد أن هناك تحسن ملحوظ في هذين المجالين ونجد مثلا ارتفاع عدد المتدربين والناجحين حيث نجد أن نسبة المتدربين ذوي سن (6-15 سنة) ارتفع عددهم من 54,16% سنة 2007/2008 إلى 84,48% في السنة الدراسية 2017/2018 أما بالنسبة للمتدربين ذوي سن (15-19) سنة فارتفع عددهم من 44,28% إلى 67,84%، وبالنسبة لمعدلات النجاح في شهادات التعليم الأساسي والبيكالوريا فنجد أن ولاية تبسة من الولايات التي حققت تقدما كبيرا في هذا المجال

حيث ارتفع معدل النجاح في شهادة التعليم الأساسي من 58,2% إلى 77,95% مقابل أن النجاح في البكالوريا ارتفع من 48% سنة 2009/2008 إلى 61,46% في 2018/2017¹.

- أما في ما يخص مجال الصحة نجد أن الولاية تعاني من قلة المرافق الصحية وملاحقتها، حيث نجد أن كل 1000 ساكن يقابله 1.85 سرير، وهناك طبيب لكل 1.760 ساكن، وطبيب مختص لكل 5.594 ساكن وطبيب أسنان لكل 4.400 ساكن، أما بالنسبة للصيادلة فسجل سنة 2017 صيدلي لكل 5.077 ساكن، أما فيما يخص الخدمات داخل المستشفيات والعيادات فنسجل أعلى خدمة ممكنة حيث سجلت 1,5% كنسبة وفاة داخل هذه المراكز، و72 حالة وفاة في الولادة مقابل 100.000 حالة، و 82,25% كنسبة ولادة على أرقى مستوى، بالتالي يمكن القول أنه وبالرغم من قلة المرافق الصحية في الولاية إلا أن الخدمات الصحية تسعى تحقيق أعلى درجات الرضا والأمان للمواطن وهي في تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات الماضية.

3- في مجال الترفيه والهياكل الترفيهية :

فان الولاية تبقي تعاني من قلة المرافق الترفيهية والتثقيفية التي تعتبر من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة والتي تعد من أهم النقاط التي يجب معالجتها والإشراف عليها وتمويلها وذلك للتقليل من ظواهر العنف والجرم واستغلال تلك الطاقات في دفع عجلة التنمية وليس توجيهها لكي تعتبر عائق في وجه هذه التنمية.

4- في مجال التشغيل :

ان الجهود التي قامت بها الدولة في مجال الاعتمادات الممنوحة للولاية في اطار البرامج التنموية وخاصة هيئات وهياكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة قد مكن من خلق مناصب شغل جديدة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 12: تطور التشغيل في ولاية تبسة في الفترة (2013-2017)

¹ - مشري محمد الناصر , امال حفناوي , مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المسدامة في الجزائر ولاية تبسة , مجلة الحدث لدراسات المالية والاقتصادية , جامعة مساعدية محمد الشريف سوق اهراس , مخبر الدراسات و البحوث الاقتصادية , جامعة تبسة , مخبر البيئة المستدامة

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
عدد القادرين على العمل	158.004	162.176	166.457	156.406	154,220
عدد المشتغلين	126.313	129.742	133.400	128.561	130,567
عدد البطالين	31.691	32.434	33.057	27.845	15,33
نسبة البطالة %	20,06	20,00	19,85	17,80	15,33

المصدر : معلومات مقدمة من مديرية العمل بولاية تبسة

من خلال الجدول السابق يتضح أن مجهودات الولاية في مجال توفير مناصب الشغل للأغلبية هو أمر تعكسه معدلات التطور الموضحة في هذا الجدول وأعمدة هذا الشكل حيث تلمس ارتفاع نسبة التشغيل من 126.313 عام 2013 إلى 130.567 عام 2017 وانخفاض نسبة البطالة 31.691 عام 2013 إلى 23.653 شخص سنة 2017، وفي سنة 2016 سجلت الولاية ما يعادل 17,80% من عدد الأفراد القادرين على العمل في حالة بطالة، بينما انخفضت نسبة البطالين القادرين على العمل في السنة الموالية إلى 15,33%، ونلاحظ أيضا أن هناك علاقة طردية بين عدد القادرين على العمل والعاملين فعليا مثلا نجد أن ارتفاع عدد القادرين على العمل من 162.176 عام 2014 إلى 166.457 عام 2017 في السنة الموالية صحبه ارتفاع عدد العمال الفعليين بـ 3.658 عام، وبالتالي فتجسيد هذه المشاريع نتج عنه تطور محسوس في مجال إنشاء مناصب الشغل وتحسين ظروف معيشة المواطنين والتقليل من مستويات البطالة في الولاية حيث انخفضت من 20,06% إلى 15,33 .

5- في ميدان الفلاحة والثروة الحيوانية:

وسوف نحاول إبراز معدلات التطور للولاية في هذا المجال من خلال مجموعة نقاط تقع في صميم هذا الميدان :

سجلت ولاية تبسة زيادة في مساحات الأراضي المستصلحة حيث كانت سنة 2010 تقدر بحوالي 307.733 هكتار ووصلت إلى 312.175 هكتار سنة 2014، ومنذ 2014 حتى 2019 لم تسجل الولاية أي زيادة في قيمة الأراضي المستصلحة وهذا بسبب قلة التغطية المالية الموجه لهذا القطاع بدليل أن نصيبها من

الإجمالي المالي للبرنامج القطاعي الغير ممرکز وصل إبان الفترة 1999 إلى 2007 ما يعادل 0,12% ولم يتجاوز التمويل سنة 2003، وفيما يخص الحبوب هناك زيادة كبيرة في هذا المجال حيث سجلت الولاية سنة 2008 ما قيمته 1.016.130 قنطار وفي المقابل سجلت سنة 2019 ما يعادل 3.255.000 قنطار حيث أن الولاية في سنة 2019 حققت فائض في إنتاج الحبوب يتجاوز استهلاكها بـ 190,22% ؛ ومن جانب آخر تعد مشكلة توافر الأراضي المتاحة للسكن عائقا رئيسيا امام تنفيذ مشاريع الإسكان والتوسع العمراني ولقد أدى ارتفاع الضغط السكاني وارتفاع الكثافة السكانية وطبوغرافية المدينة إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي، وتوجه التوسع العمراني نحو الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، حيث كان لذلك آثار سلبية على الإنتاج الزراعي الذي يشهد الطلب عليه نظرا لتزايد عدد السكان الذي وصل إلى 660.058 نسمة، بالإضافة إلى تقلص عدد العاملين في قطاع الزراعة بسبب تحولهم إلى العمل في القطاعات الأخرى وخاصة القطاعات الغير رسمية، ولقد نشأت العديد من التجمعات السكنية على أراض زراعية، خاصة في الجهات الجنوبية والشمالية للولاية، مثل الأحياء العشوائية الظاهرة في عاصمة المدينة كحي لاروكاد والزاوية وميزاب، و يظهر أن السلطات المحلية تستجيب للطلب على الأراضي السكنية بتوسيع مساحتها رغم الكلفة الاقتصادية الباهظة لهذا التوسع سواء من حيث كلفة الأرض أو شبكة البنية التحتية أو الخسارة الناجمة عن تآكل الأراضي الزراعية وتأتي هذه الاستجابات في غياب سياسة طويلة الأمد للتخطيط الحضري.

ونجد أن إنتاج الخضروات وخاصة البطاطا أصبح في ارتفاع مستمر حيث حققت فائض في إنتاج الخضروات قدر سنة 2010 بأكثر من الاستهلاك بـ 3,10% مقابل عجز بـ 33,1% سنة 2009، أما بالنسبة للبطاطا فنجد أن الولاية وصلت إلى فائض في الإنتاج سنة 2017 يغطي استهلاكها بنسبة 130,3% مقابل 84,54% سنة 2015 وهذا بالرغم من الإهمال الذي عرفه القطاع الزراعي في المدة الأخير.

- لقد كانت ولاية تبسة تعطي عناية كبيرة لتربية المواشي مثل: تربية الأغنام والأبقار والماعز، الإبل والخيول، إلا أن هذه العناية في تناقص مستمر وتدهور ملحوظ وهذا ما تعكسه الإحصائيات حيث سجلت انخفاضا في أحجام هذه الأنواع على المستوى والولائي، حيث كانت مثلا كمية الأبقار الموجودة في الولاية سنة 2010/2011 تقدر بـ 16,990 رأس وانخفضت في 2012 إلى 12000 رأس أما بالنسبة للأغنام

والماعز فقد سجلتا حالة من التذبذب، فقد كانت الأغنام سنة 2010/2011 تقدر بـ 924.088 رأس وانخفضت إلى 700.000 رأس في 2012، أما الماعز فكان في نفس السنة يقدر بـ 164.799 رأس وأصبحت في 2012 ما يعادل 154.000 رأس، والخيول أصبحت بعدما كانت 350 رأس حوالي 520 رأس سنة 2012، على غرار والإبل التي سجلت ارتفاعا وصل إلى 445 رأس بعدما كان 312 رأس سنة 2010/2011 .

- أما ما هو متعلق بالإنتاج الحيواني فلاحظ نقص كمية اللحوم الحمراء المنتجة حيث كانت في 2009 تقدر بـ 72.295 قنطار بعدما كانت تحقيق اكتفاء ذاتي وبنسبة 75,60% من احتياجات السكان، أصبحت في 2013 تحقق 71,76% وبكمية 66.497 قنطار¹.

¹ - مشري محمد الناصر , امال حفناوي , مرجع سابق, ص13-14

خلاصة الفصل :

تلعب الجباية المحلية دورا هاما في تمويل التنمية المحلية فهي تعتبر اهم مصا.در التمويل المحلي الا انها غير ذات اثر حيث ان الواقع يثبت ان اغلب الميزانيات المحلية تشكو من عجز هيكلي لا يمكن لمواردها الذاتية تغطيتها

خاتمة

خاتمة :

تُعتبر الضرائب من أهم أركان النظام المالي ، حيث لها اثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية. فهي تعتبر أداة تنظيمية لتمويل البرامج والمشاريع، وتؤثر أيضًا بشكل كبير على النشاط الاقتصادي كما تتعلق ايضا بابعاد اخرى اجتماعية وفي هذا البحث تم التطرق الى دراسة النظام الجبائي بشكل عام من حيث التعريف و الخصاص وشرح مبادئه وذكر الاهداف منه , حيث تم التركيز على النظام الجبائي الجزائري واهم الاصلاحات التي طرأت عليه بعد سنة 1991 ثم تم التعرض الى موضوع التنمية الاقتصادية و بعض الجوانب المهمة، مثل اهدافها واهم متطلباتها , تم الاشارة أيضًا إلى العلاقة بين الجباية والمتغيرات الاقتصادية ودراسة اثر الضرائب عليها في الجزائر .

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

من خلال الدراسة السابقة تم التوصل الى نتائج مع اثبات صحة الفرضيات التالية :

- الفرضية الاولى " خاطئة " الإصلاحات الجبائية لم تؤدي إلى تحسين فعالية النظام الجبائي رغم انها قامت بتبسيط الإجراءات المستخدمة في جمع الضرائب مازال نظام ريعي يعتمد على إيرادات البترول .
- الفرضية الثانية " صحيحة " نعم تحقيق التنمية الاقتصادية يشترط متطلبات يلزم توفرها من اهمها الاستقرار السياسي و التعليم و الصحة والبنية التحتية وذلك بعد تطبيق قوانين ناجعة و فعالة .
- الفرضية الثالثة "خاطئة" بل لعبت الحوافز الجبائية (الاعفاءات) دورًا في زيادة الاستثمار عن طريق تقديم اعفاءات ضريبية وزيادة العمالة في الجزائر و اثرت على حجم المدخرات والاستهلاك النهائي من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي ايضا على حجم الصادرات والواردات وهذا ما يدل على ان الخلل في النظام .
- الفرضية الرابعة " صحيحة " نعم تسهم الإيرادات الجبائية في تعزيز التنمية المحلية في ولاية تبسة من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع و تحسين الخدمات الا ان النظام الجبائي له عدة تاثيرات سلبية اخرى .

2- اقتراحات :

- اعادة وضع قوانين فعالة تعمل على التفتح الاقتصادي و تشجيع الاستثمارات الخاصة والاجنبية وبالتالي زيادة الايرادات التي توجه الى تحقيق التنمية الاقتصاد
- على السلطات الجزائرية تنويع مصادر الايرادات خارج الجباية وذلك من خلال استخدام عائدات البترول في دعم و تطوير باقي القطاعات الصناعية و الفلاحية والخدمات

A decorative scroll graphic with a white background and a black border, featuring a rolled-up top edge and a vertical tail on the left side. The text is centered within the scroll.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

- يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- زوز علي، "آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي الواقع والتحديات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2014/2013 .
- سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية- مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 .
- محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2003 .
- رفعت محجوب " المالية العامة" دار النهضة العربية ، بيروت 1979.
- منسي أسعد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1975.
- قاسم نايف علوان ، نجية ميلاد الزباني ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
- قانون الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، المديرية العامة للضرائب ، 1991 .
- المديرية العامة لضرائب .
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، ط1، 2005 .
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- الموقع الالكتروني: <https://www.almrsl.com/post/1041028> .
- ماير " التنمية الاقتصادية " الجزء الأول ترجمة د. عبد الله صائغ مكتبة لبنان 1964 ص 18.
- متاح على الموقع : [متطلبات التنمية الاقتصادية\(openai.com\)](http://openai.com)
- محمود جمام ،"النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمود منتوري - قسنطينة - 2010/2009
- الموقع الالكتروني : [Algeria's Economic Policy. \(openai.com\)](http://Algeria's Economic Policy. (openai.com))
- مديرية الضرائب لولاية تبسة

- مراد كواشي, جمعة شرقي, دور ايرادات الجبائية المحلية في تمويل التنمية المحلية , مجلة دراسات محاسبية ومالية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة ام البواقي , المجلد الثاني عشر , العدد 38, الجزائر , سنة 2017
- مشري محمد الناصر , امال حفناوي , مقومات ومعوقات تجسيد التنمية المحلية المسلامدة في الجزائر ولاية تبسة , مجلة الحدث لدراسات المالية والاقتصادية ,جامعة مساعدية محمد الشريف سوق اهراس , مخبر الدراسات و البحوث الاقتصادية , جامعة تبسة , مخبر البيئة المستدامة , العدد 9,الجزائر , سنة 2022,

ملخص

تتناول هذه المذكرة "واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر". تُسلط المذكرة الضوء على نظام الضرائب والجبائية في الجزائر وتحليل تأثيره على الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية. يهدف البحث إلى فهم كيفية عمل النظام الجبائي ودوره في تمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد. تتمحور التحليلات حول تقييم كفاءة النظام الجبائي وتحديد التحسينات الممكنة والتحديات التي تواجهه.

كلمات مفتاحية:

النظام الجبائي الجزائري التنمية الاقتصادية الضرائب والجبائية تمويل النفقات العامة

Summary:

This memorandum titled "The Reality of the Algerian Tax System and Its Impact on Economic Development in Algeria" discusses the tax and revenue collection system in Algeria and analyzes its influence on the national economy and economic development. The memo aims to understand the functioning of the tax system and its role in funding public expenditures and achieving economic development in the country. The analysis revolves around evaluating the efficiency of the tax system, identifying possible improvements, and addressing the financial challenges it faces

Key Keywords:

Algerian Tax System Economic Development Taxes and Revenue Collection